

الفصل السادس: التضخم

- هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار..... و من هذا التعريف نلاحظ انه حتى يطلق على ارتفاع الأسعار انه تضخم يجب توافر شرطين:
1- ارتفاع أسعار معظم أو كل السلع و الخدمات و ليس بعضها.
2- أن يكون الارتفاع مستمر و ليس مؤقتا.
- **أنواع التضخم (وفق معدله):**
 - 1- التضخم الجامح: ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بمعدلات متسارعة أو متزايدة أو مرتفعة خلال فترة قصيرة.
 - 2- التضخم الزاحف:.....بمعدلات منخفضة (بطيئة) خلال فترة طويلة.
 - 3- التضخم المعتدل:.....بمعدلات معتدلة أو ثابتة خلال فترة طويلة.
 - 4- التضخم المكبوت: لا يظهر في صورة ارتفاع في الأسعار، حيث تكون أسعار السلع محددة إداريا من جانب الحكومة، و لكن يظهر في صورة انخفاض جودة السلع أو وزنها.

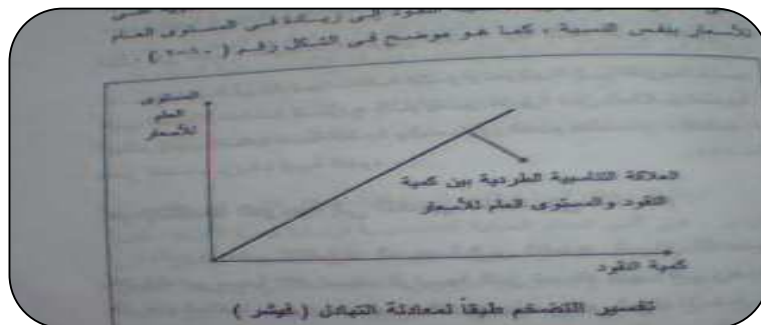
-أسباب التضخم-

- يحدث التضخم بصفة عامة لحدوث خلل في توازن الاقتصاد الكلي حيث يصبح [ع ك > ط ك] و توجد لدينا 3 نظريات لتفسير حدوث التضخم (2 بعد إلغاء التضخم الهيكلي) هما:
- 1- **تضخم جذب الطلب**: و ترى هذه النظرية أن السبب في التضخم هو زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي. و توجد لدينا هنا مدرستين (في تفسير سبب زيادة الطلب الكلي) الأولى هي المدرسة الكلاسيكية أو النقدية التقليدية و معها النقدية الحديثة و ترى أن زيادة الطلب الكلي تعود إلى زيادة كمية النقود و لكن المدرسة الكينزية ترى أن زيادة الطلب الكلي تعود إلى زيادة أحد مكونات الإنفاق الكلي (مثل (ث) أو (ق)).
 - **تفسير التضخم وفقا لوجهة النظر النقدية التقليدية (معادلة فيشر):**

من خلال ما يسمى بمعادلة التبادل

$$[\text{سرعة دوران النقود} \times \text{كمية النقود} = \text{متوسط المستوى العام للأسعار} \times \text{المستوى الكلي الحقيقي للناتج (حجم المعاملات)}]$$

و مع افتراض ثبات كلا من سرعة دوران النقود و المستوى الكلي الحقيقي للناتج (حجم المعاملات) ... فإن زيادة كمية النقود بنسبة ما ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة... أي هناك علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار.



• تفسير التضخم وفقا لوجهة النظر النقدية الحديثة::

ترى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث نتيجة تغير النسبة بين كمية النقود و الإنتاج الحقيقي و تغير سرعة دوران النقود.

• تفسير كينز للتضخم:

اثبت كينز أن التضخم ليس ظاهرة نقدية بحتة (بمعنى أن هناك أسباب أخرى قد تؤدي إلى التضخم بخلاف كمية النقود) حيث أرجع زيادة الطلب الكلى إلى زيادة أحد مكونات الإنفاق الكلى (الإنفاق الحكومي أو الاستثماري مثلا) مما يؤدي إلى وجود فائض طلب (حيث $P < E$) مما يؤدي إلى تغير في كل من الإنتاج و الأسعار حسب حالة (مرحلة) تشغيل الموارد في الاقتصاد القومي.....و لدينا 3 حالات:

1- عندما يكون العرض الكلى (ع ك) لانهاى المرونة....خط أفقي(حالة استثنائية)

فإن زيادة الطلب الكلى (ط1 إلى ط2) تؤدي إلى زيادة الناتج من (ي1 إلى ي2) دون حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار و ذلك لوجود موارد عاطلة تستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلى.

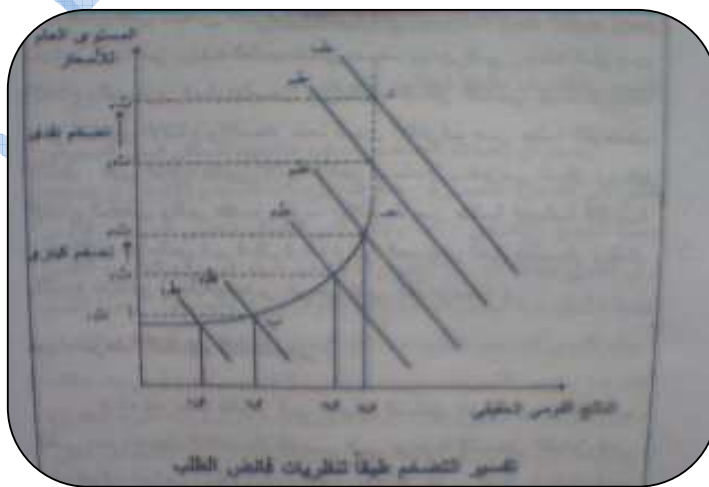
2- عندما يكون العرض الكلى (ع ك) موجب الميل....(حالة التضخم الكينزي)

فإن زيادة الطلب الكلى (ط3 إلى ط4) تؤدي إلى زيادة الناتج من (ي3 إلى ي4) و حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار من (ث1 إلى ث2) و ذلك لاقترابنا من حالة التشغيل الكامل للموارد (في هذه المرحلة معظم الموارد مستغلة لذا يتم اللجوء إلى الموارد الأقل كفاءة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلى).

3- عندما يكون العرض الكلى (ع ك) عديم المرونة....(حالة التضخم النقدي)

فإن زيادة الطلب الكلى (ط5 إلى ط6) تؤدي إلى بقاء الناتج دون أى تغير و حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار من (ث4 إلى ث5) و ذلك لوجود الاقتصاد في مرحلة التوظيف الكامل(أو التشغيل الكامل) للموارد....إى لا توجد أى موارد عاطلة لذا تنعكس الزيادة في الطلب الكلى إلى زيادة في المستوى العام للسعار(لذا يقال أن زيادة الطلب هنا تضخمية بشكل كامل).

الخلاصة..... يرى كينز أن سبب ارتفاع المستوى العام للأسعار هو زيادة الطلب الكلى بسبب زيادة أحد مكونات الإنفاق الكلى مع فرض عدم الوصول إلي حالة التشغيل الكامل.



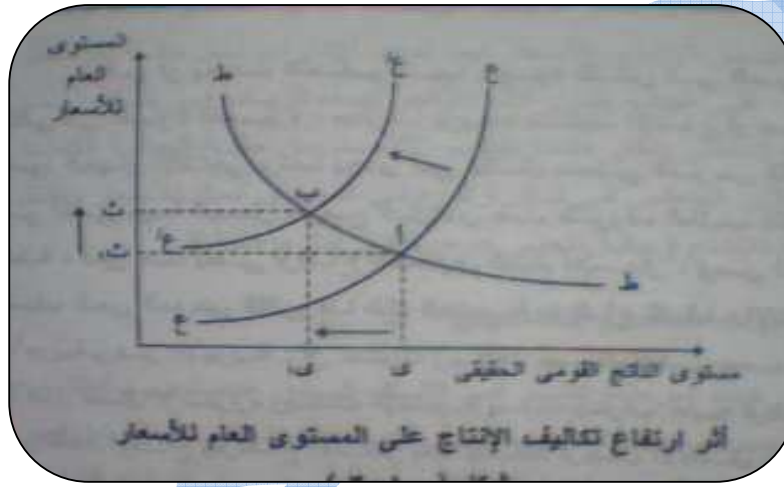
2- تضخم العرض (النفقة أو التكاليف):

ترى هذه النظرية إن سبب اختلال التوازن بين (ط ك) و (ع ك) هو انخفاض العرض الكلى مما يؤدي إلى (ط ك < ع ك)..... و ترجع السبب في انخفاض (ع ك) إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و التي تكون بسبب:

- زيادة الأجور بمعدل أكبر من الإنتاجية.
- زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج.

مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج و زيادة المستوى العام للأسعار.

↑المستوى العام للأسعار ← مطالبة العمال بزيادة الأجور ← ↑تكاليف الإنتاج ← ↓ع ك ←
↑الأسعار مرة أخرى... أى أن التضخم يغزى نفسه و هو ما يعرف بظاهرة "التضخم الحلزوني".



- آثار التضخم:

1- الآثار التوزيعية (على توزيع الدخل):

تؤدي زيادة الأسعار إلي

* انخفاض القوة الشرائية (الدخل الحقيقية) لأصحاب الدخل الثابتة مثل العمال و الموظفين و أصحاب المعاشات.

* زيادة القوة الشرائية (الدخل الحقيقية) لأصحاب الدخل المتغيرة مثل أصحاب المهن الحرة و المحامين و الأطباء.

* انخفاض القوة الشرائية (القيمة الحقيقية للنقود) للدانين. (التضخم يضر الدائن و يفيد المدين).

2- أثر التضخم على الادخار: يفيد التضخم أصحاب الدخل المتغيرة و المرتفعة و هنا لدينا احتمالين:

- أما زيادة الادخار نظرا لان هذه الفئة أكثر قدرة على ذلك.
- و أما زيادة إنفاقهم الاستهلاكي (بسبب زيادة دخولهم) و من ثم انخفاض الادخار.

3- أثر التضخم على الاستثمار:

- يؤثر سلبيا على الاستثمار (أي يؤدي إلى انخفاضه) من خلال:
- زيادة أسعار السلع الرأسمالية و من ثم زيادة تكاليف الاستثمار و بالتالي انخفاض الاستثمار.
 - تشجيع أعمال المضاربة، من خلال شراء الأصول بغرض بيعها بسعر أعلى و ليس بغرض استخدامها في الإنتاج.

4- أثر التضخم على الميزان التجاري:

يؤدي إلى عجز الميزان التجاري أي تكون ص > وحيث تؤدي زيادة الاسعار فى الداخل إلى:

- زيادة أسعار الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات و من ثم انخفاض حصيلة الصادرات.
- انخفاض أسعار الواردات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات و من ثم زيادة قيمة الواردات.

و تكون المحصلة النهائية حدوث عجز في الميزان التجاري.

5- أثر التضخم على تحويلات رؤوس الأموال و الدخول:

زيادة معدلات التضخم (أي انخفاض القيمة الحقيقية للنقود) سيؤدي إلى:

- عدم تحويل المدخرات من جانب العاملين بالخارج.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- علاج التضخم:

لما كان السبب في حدوثه هو أن (ط ك < ع ك) فإن العلاج سيكون:

- أما خفض الطلب الكلى من خلال إتباع:
- 1- سياسة مالية انكماشية (خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب).
- 2- سياسة نقدية انكماشية (خفض العرض النقدي).
- أو زيادة العرض الكلى من خلال:
- 1- ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية.
- 2- خفض تكاليف الإنتاج.